

المرجعية التاريخية والمؤسسية للسياسة الثقافية في الجزائر

The Historical and institutional reference for Cultural policy in Algeria

بوفيجلين زهرة

- جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

zohra.bouf@hotmail.fr

عزيزي سهيلة*

- جامعة البليدة 2 لونيس علي

s.azizi@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2023/05/31

تاريخ المراجعة: 2023/05/30

تاريخ الإيداع: 2022/05/04

ملخص:

نناقش في هذا المقال موضوع تطوّر المرجعية التاريخية والمؤسسية للسياسة الثقافية التي مرتّ بها الحكومة الجزائرية في إعداد وتنفيذ هذه السياسة؛ كون السياسة كعلم يختصّ في سنّ القوانين والحكم والقضاء يقع على عاتق السلطة الحاكمة، ولهذا نحلّل في بداية الورقة العلمية مفهوم السياسة الثقافية من خلال المرجعية الدولية الإقليمية والعربية والوطنية والمحطات التاريخية لتطوّرها والمحاور الكبرى المكوّنة لهذه السياسة. توّصلنا إلى الأهمية التي أولتها الحكومة منذ الاستقلال للعمل الثقافي إلا أنّ السياسة الثقافية حسب الباحثين في الجزائر لم تكن دائماً واضحة المعالم والبرامج لارتباطها بإيديولوجيات الشخصيات المتعاقبة على قطاع الثقافة، إضافة إلى ضعف الكفاءات المسيرة للبياكل الثقافية و القرارات الارتجالية والآنية التي اتّسمت بها البرامج والمخططات الثقافية، كما أنّ ارتباطها بمصدر تمويل غير ثابت جعل قطاع الثقافة هّش يتأثر بكل تقلّبات الاقتصاد العالمية وهو الأمر الذي جعل من الاقتصاد الثقافي في الجزائر من بين القطاعات البعيدة عن أي استثمار اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الثقافية؛ الثقافة؛ الصناعات الثقافية؛ سياسة الجزائر الثقافية؛ المرجعية

التاريخية.

Abstract:

In this article, we discuss the subject of development of historical and institutional cultural policy in the Algerian government has gone through in preparing and implementing this policy. At first, we analyze the concept of cultural policy through the international, Arab and national reference, the historical stations of its development, and the major axes of this policy. We reached the importance given by Algerian government to the cultural policy since independence, but this politics and their programs were never been clear-cut as it was always linked to the ideologies of successive personalities on the culture sector, and addition to the weakness of the competencies in most cultural structures, the connection of cultural policy with an unsteady financing which make the cultural economy in Algeria among the sectors far from any economic investment.

Keywords: Cultural policy; Culture; Cultural industries; Algerian policy; Historical reference.

مقدمة:

أصبح من الصعب الخوض في البحوث المتعلقة بموضوع السياسات الثقافية لارتباطها بهيئات عليا وسياسات عامة تتدخل في إعدادها ، تعديلها أو حتى إلغائها، وأظهرت دراسات وبحوث اليونسكو خاصة المتعلقة بالسياسات الثقافية في الوطن العربي سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي أنّ سياساتها كثيراً ما ارتبطت بإيديولوجيات الشخصيات الفاعلة في قطاع الثقافة، وهذا ما جعلها غير مستقرة وحال دون توثيقها في شكل مكتوب، وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد الثقافي الذي يعكس الرؤية السياسية قبل الاقتصادية لمنتجات الصناعات الإبداعية الثقافية.

رأى الباحث لدى اليونسكو بغلي سيد احمد سنة 1977¹، أنّ سياسة الجزائر ارتبطت بشخصيات تعاقبت على قطاع الثقافة، ولحد الساعة لا تزال هذه السياسة غير موثقة إلا أنها مقننة بنظام تشريعي شامل للبرامج الحكومية المتعلقة بالثقافة يحمي صناعاتها الثقافية، لكن يُعاب عليه أنّه غير مرن من حيث مواكبته التطورات الرقمية الحديثة، حيث بينت جائحة كوفيد-19 الفجوة الرقمية في الاقتصاد عامة والاقتصاد الثقافي خاصة الذي كان يحاول الفاعلون في صناعاته تنظيم سوق الكتاب المطبوع والصناعات الثقافية الأخرى، ليوافقوا رهان التحول نحو صناعات رقمية لا تتوفر الجزائر فيها على معطيات للسوق واحتياجات مستهلكي منتجاتها.

وبناءً على ما تقدّم ذكره تتمحور إشكالية دراستنا هذه في:

ما مدى تأثير المرجعيات الدولية والعربية على السياسة الثقافية في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الورقة إلى:

- ضبط مفهوم السياسة الثقافية وفق المواثيق الدولية والوطنية.

- تحديد عناصر السياسة الثقافية في الجزائر.

- تحديد مراحل تطوّر توجهات سياسة الجزائر الثقافية.

1. السياسة الثقافية في الجزائر: المفاهيم العامة والسياق التاريخي

1.1. تعريف السياسة الثقافية في المواثيق الدولية:

قدّمت منظمة اليونسكو لأول مرة سنة 1967 بمدينة موناكو بعد سنوات من الإحجام عن وضع تعريف موحّد للسياسة الثقافية، ، تعريفاً للسياسة الثقافية جاء في مقدمة الوثيقة الختامية لاجتماع اليونسكو على أنّها "السياسة الثقافية هي مجموعة من المبادئ والممارسات والإجراءات التنفيذية للإدارة أو الميزانية لتكون بمثابة أساس للعمل الثقافي للدولة"²، وأجمع الحاضرون من ممثلي الحكومات والمتخصصين على أنّ لكل دولة أن تضع تفسيرها الخاص للسياسة الثقافية بحسب رؤيتها للثقافة والفن، لكن تبقى بحاجة إلى أساس مشترك لبناء مفهوم موحّد بين الدول، بحيث تركز هذه السياسات على الممارسات الاجتماعية التي تلبّي الاحتياجات الثقافية من جهة وتربط التنمية الاقتصادية للدول بالثقافة من جهة أخرى؛ ويعود السبب لحصر منظمة اليونسكو مجالات اهتمام السياسة الثقافية في الثقافة والفن دون غيرهما من أشكال الإبداع والتعبير الثقافي أنّ مصطلح الإبداع الأدبي والفني أو التنوع الثقافي لم يكونوا شائعي الاستعمال بعد.

أوضح المدير العام للمنظمة بذات الاجتماع؛ أنّ اليونسكو وضعت قاعدة عامة مشتركة بين الدول تساعد في ضبط مفهوم السياسة الثقافية تركز على نقطتين رئيسيتين: الأولى، أنّها مجموعة من الممارسات الاجتماعية الواعية والمدروسة تهدف إلى تلبية احتياجات ثقافية معينة من خلال الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المادية والبشرية المتاحة لمؤسسة معينة في الوقت المناسب، والنقطة الثانية، أنّ هذه السياسة هي ضرورة لربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

¹ Baghli, Sid-Ahmed: Aspects de la politique culturelle en Algérie, UNESCO, Paris ,1977, p.39

² UNESCO : Réflexion préalable sur les politiques culturelles, UNESCO, Paris, 1969, p.4

بالثقافة في الاعتراف بوجود تطوّر ثقافي يؤدي إلى تحقيقه على الصعيد الفردي والاجتماعي³. وتساعد المادة الثالثة (03) من اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي الموقع عليها في 20 أكتوبر 2005 في نسختها الموجزة الصادرة باللغة العربية، في تعريف السياسات والتدابير الثقافية، على أنها "السياسات والتدابير التي لها صلة بالثقافة، على المستوى المحلي، الوطني، الإقليمي أو الدولي، والتي تركز على الثقافة في حد ذاتها، أو ترمي إلى ممارسة تأثير مباشر على أشكال التعبير الثقافي للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، ويشمل ذلك إبداع الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والإنتفاع بها"⁴.

ويتفق دافيد تروسبي مع اليونسكو David THROSBY في تعريفه للسياسة الثقافية بأنها " تعزيز أو حظر الممارسات والقيم الثقافية من قبل الحكومات ومؤسسات أخرى وكذا الأفراد. مثل هذه السياسات يمكن أن تكون واضحة عندما يتم تحديد أهدافها بوضوح بأنها ثقافية، أو ضمنية عند إخفاء أهدافها الثقافية أو وصفها بعبارات أخرى"⁵. إذ أوضح كل من تروسبي دافيد ولومباردو فيليب أنه يمكن للسياسة الثقافية أن تكون مكتوبة بشكل مباشر أو يتم استنتاجها من مجموعة من السياسات ذات العلاقة بالثقافة والممارسات الثقافية.

2.1. المرجعية المؤسسية لمفهوم السياسة الثقافية: ونعني بها كل الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي ساهمت في تسطير مخططات السياسات الثقافية في العالم سواء تعلّق الأمر بالعالم الغربي أو العربي، المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، وكذا الحركات الإصلاحية والحركة الوطنية التي كان لها دور في تكوين الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري ورسم معالم سياسته الثقافية لمرحلة مابعد الاستقلال.

1.2.1. المرجعية الدولية والعربية: يسوقنا الحديث عن المرجعية الدولية إلى هئتين دوليتين هما هيئة الأمم المتحدة (ONU) ومنظمة اليونسكو (UNESCO)، كأولى الهيئات التي تُعنى بالثقافة والتعليم، كما يُعتبر كل من الميثاق التأسيسي لليونسكو المسّى كذلك بـ"الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الثقافية"⁶، وكذا إعلان هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما تعلّق بالحقوق الثقافية الواردة في المادة السابعة والعشرين منه (27) و في المادتين 13 و15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أبرز الوثائق المرجعية التي تناولت السياسة الثقافية من حيث حقوق الإنسان الثقافية وضرورة مشاركته في صياغتها وفي الحياة الثقافية التي يختار أن يمارس تقاليدها في حدود احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

في الشأن العربي، من خلال تحليل محتوى التقرير النهائي لاجتماع الخبراء الحكوميين حول السياسات الثقافية في البلاد العربية المنعقد بتونس بين 23 و27 نوفمبر 1981 لاحظنا أنّ البيان العام للمؤتمر أسند للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم -الألسكو- رفقة جامعة الدول العربية مهمة نشر الوعي السياسي الحكومي للسياسات الثقافية في الأقطار العربية لتنفيذ وتسطير سياسة ثقافية عربية موحدة قصد تنمية ثقافية عربية شاملة⁷، إضافة إلى إيضاح المفاهيم المتعلقة بها واستراتيجية التنمية الثقافية الشاملة، إضافة إلى بعث سبل التعاون في إطار الاتفاقيات بين الدول العربية والدول الأجنبية القريبة جغرافياً أو ذات العامل التاريخي المشترك. وعليه، قام مجموعة من الخبراء العرب

³ اليونسكو: التنمية الثقافية: تجارب إقليمية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص. 23

⁴ اليونسكو: اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي الموقع عليها في 20 أكتوبر 2005. [على الخط]، اليونسكو، باريس، 2005، ص. 15. متاح على

الرابط: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246264_ara. اطلع عليه في 2017/07/23

⁵ Meriem, Mehadj : Les politiques Culturelles et le Processus de développement dans le monde arabe: analyse d'une série d'indicateurs.[En ligne]. Université René Descartes – ParisV, 2014. Th. de Doct: Sciences politiques, p41. Disponible sur : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01085909> , Consulté le 23/03/2017.

⁶ الألسكو: العقد العربي للحق الثقافي: 2018-2027، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، 2018، ص. 03

⁷ منظمة الألسكو: مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي. تقرير لجنة التنمية الثقافية، تونس، 23-27 نوفمبر 1981، المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1981، ص. 116-117

بصياغة وثيقة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهي ورقة عمل مؤتمر الوزراء الثالث المنعقد ببغداد سنة 1981، وتتعلق بالبند العاشر (10) من جدول أعمال المؤتمر لتقديم ملف باسم المجموعة العربية في المؤتمر العالمي الثاني للسياسات الثقافية الذي دعت إليه اليونسكو بمكسيكو في يوليو 1982.⁸

كما اهتمت منظمة الإيسيسكو* هي الأخرى في القسم المتعلق بالسياسات الثقافية على التعريف بالثقافة الإسلامية وبالتحديد معالمها⁹، كما ساهم المؤتمر الإسلامي حال إنشائه في صقل الهوية العربية بالطابع الإسلامي، وشدد على ضرورة صياغة سياسة ثقافية هدفها الأول بناء الهوية الإسلامية عن طريق منتجات ثقافية وصناعات ذات طابع إسلامي دون نبذ التغيرات الدولية الحاصلة، وتشجيع الأفراد العرب على الانفتاح على الثقافات الأخرى في إطار التنوع الثقافي، والملاحظ على منظمة الإيسيسكو تأخرها في الاهتمام بالسياسة الثقافية للدول العربية-الإسلامية شأنها في ذلك شأن عديد المنظمات غير الحكومية التي لم تكن تولي أهمية للعمل الثقافي والممارسات الثقافية في ترقية المجتمعات وعدم إدراكها لقدرة الصناعات الثقافية في التنمية الشاملة للمجتمعات وحماية العالم الإسلامي من التأثيرات السلبية للثقافات الغربية.

2.2.1. المرجعية المؤسسية الوطنية للسياسة الثقافية: يرجع تاريخ السياسة الثقافية الجزائرية إلى ما قبل الاستقلال كدّ فعل للسياسة الثقافية الاستعمارية المنتهجة من قبل المستعمر الفرنسي لطمس الهوية الوطنية والشخصية الإسلامية الجزائرية في مخطط ممنهج هدفه جعل الجزائر قطعة فرنسية. أبرز الفاعلين في حقل السياسة الثقافية خلال الفترة الاستعمارية كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إذ أنّ نشاطها كان على علاقة مباشرة بالوضع الثقافي، الاجتماعي والسياسي الذي عاشه الفرد الجزائري.

أ. دور الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في رسم السياسة الثقافية إبان الاستعمار:

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في إطار الصحوة الإسلامية في الوقت الذي تزايد فيه الحديث عن اندماج الجزائر كقطعة فرنسية بعد تخرّج دفعات من خريجي المدارس المختلطة والفرنسية إضافة إلى نشر أعمال كتّاب جزائريين باللغة الفرنسية وإعادة فتح المدارس والسماح بإنشاء مدارس عربية للأهالي وأخرى مختلطة. صاحب هذه الفترة غياب علماء الجزائر من الساحة السياسية والثقافية نتيجة تضييق المستعمر الفرنسي على نشاطهم بعد الحرب العالمية الأولى ومغادرتهم الجزائر للاستقرار بدول الجوار كتونس والمغرب أو حتى مصر والحجاز وبلاد الشام بنية تحصيل الثقافة العربية-الإسلامية والمعارف من مدارسها ومعاهد العلم بها.

أنشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931¹⁰ مباشرة بعد إقامة فرنسا الملتقى الدولي الأول للمطالعة العمومية بالجزائر أيام 14/15 و 16 أفريل 1931، بحضور عدّة ممثلين لوزارات الثقافة الدولية خاصة الأوروبية وإشادة وزير فرنسا للتربية ماريو روستان Mario Roustan¹¹ وممثلي فرنسا لاتحاد المكتبيين الفرنسيين أمثال Eugène Morel، Henri Lemaitre، Noé Richter بالدور الذي لعبته فرنسا في تثقيف الجزائريين بعد عرض حوصلة

⁸ مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي. الدورة الثالثة. مرجع سابق. ص. 229.

* الإيسيسكو= ISESCO منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، تعمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي، تأسست في ماي 1979 ومقرها الرباط بالمغرب.

⁹ موقع منظمة الإيسيسكو. متاح على الرابط <https://www.icesco.org/>. اطّلع عليه في 2020/06/30

¹⁰ مياد، رشيد، مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: 1931-1954. [على الخط]، في: مجلة الغلدونية، مج. 09، ع. 01،

2016، ص. 194-196، متاح على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/92845>، اطّلع عليه في 2022/12/31

¹¹ Henri Lemaitre. Lecture publique: mémoires et vœux du congrès international d'Alger [en ligne]. Paris: Librairie E. Droz, 1931, p. 223-232. Disponible sur: <http://www.droz.org/world/fr/5549-9782600022095.html>, Consulté le 01/01/2023.

المدارس المنشأة والمكتبات البلدية وكذا المكتبة الوطنية إضافة إلى جامعة الجزائر (1909) على اعتبار أنهم كانوا يعيشون في جهل قبل دخول فرنسا للجزائر سنة 1830.

ضمت الجمعية 72 عالماً على رأسهم الشيخ عبد الحميد ابن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي، مبارك الميلي، الطيب العقبي، ابراهيم بيوض والأمين العمودي، وكان للجمعية دور بارز في التصدي للسياسة الثقافية الاستعمارية عن طريق مقاومة الأمية المتفشية وتربية وتعليم الناشئة، فأُسست المدارس العربية الحرة التي تجاوز تعدادها الـ 140 مدرسة تكفلت بتعليم نحو 50.000 تلميذاً من الجنسين، ولأن الحركة الإصلاحية لم يمكن لها أن تؤتي ثمارها إلا عن طريق مصادر معلومات تصحح مرجعية الفرد الجزائري؛ عمل علماء الجمعية على إصدار الجرائد والمجلات ونشر الوعي الديني والاجتماعي والثقافي والسياسي في أوساط الشباب والعمال مثل جريدتي الشهاب والبصائر، كما صدرت عدة مؤلفات مثل كتاب "رسالة الشرك ومظاهره" لمبارك الميلي، و"العقائد الإسلامية" لابن باديس، كما أنشأت الجمعية جمعيات علمية خيرية ودينية وحتى رياضية ونوادي لمحاربة الآفات الاجتماعية المتفشية في أوساط المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية مثل لعب القمار وشرب الخمر وممارسة طقوس ضالة مثل زيارة الأضرحة والتبرك بها وبالأولياء الصالحين، واختراع أذكار محرّفة ورقص واحتفالات وقربات وصفها علماء الجمعية خاصة مبارك الميلي آنذاك بالوثنية والجاهلية الحاضرة.

ناهيك عن الدور التعليمي والثقافي للجمعية، نشطت في القطاع السياسي بشكل غير ملفت فحاربت فكرة الإدماج وظاهرة التجنس بالجنسية الفرنسية التي جاءت بها بعض الفئات الموالية للاستعمار والعلماء المواليين للإدارة الفرنسية وشيوخ بعض الزوايا.

ب. دور الحركة الوطنية الاستئنصالية في رسم السياسة الثقافية في الجزائر بعد الاستقلال:

عرفت الحركة الوطنية إبان الثورة انقساماً في الأطياف ما بين المتشعب بالثقافة العربية الإسلامية والبعد الأمازيغي وطائفة أخرى متشعبة بعلماء الأنثروبولوجيا الغربيين والمتقبلين للوجود الفرنسي وثقافته وانتقل الصراع إلى مابعد الاستقلال في بروز طوائف ثقافية كل منها يلغي الآخر وشكل التنوع الثقافي في الجزائر أزمة بسبب عدم نضج النخب السياسية آنذاك على حد تعبير الباحث مهلول جمال الدين وآخرين¹²،

عملت فرنسا خلال الفترة الاستعمارية على إظهار التباين في المجتمع الجزائري خاصة اللغوي والمعرفي، مع إهمال اللغة العربية كمكون أساسي للشرعية الإسلامية، فظهرت عدة أطياف تدافع عن لهجات في الجزائر صوّرت لها فرنسا أنها مضطهدة بدلاً من تنوع ثقافي يعزز الهوية الثقافية ويوحّد الهوية الوطنية للفرد الجزائري، فدافع عن الطرح الأمازيغي نخبة من خريجي المدارس الفرنسية والعلماء الفرنسيين والغربيين الذين عملوا على تشويه كل ماله صلة بين الجزائر والإسلام، و اشتد الصراع أكثر فأكثر باستعمال اللغة كمكون للهوية بين فكر عربي اتهم بولائه للمشرق العربي وفكر الجزائر وأمازيغيتهما الذي اتهم هو الآخر بولائه لفرنسا وتبعيته لها.

كل ماسبق الإشارة إليه، كان له دور في تغييب الأطياف السياسية في صياغة الدولة لسياستها الثقافية، وابتعدت في كل مرة عن عودة الصراع رغم ديمومته بسبب مخلفات الاستعمار¹³، وحاولت الحكومة الجزائرية كسب الطرفين، قبل بدء مشروع تعريب الإدارة والتعليم فترة الستينات إلى السبعينات الذي لم تستطع فرض سلطتها عليه بسبب سيطرة

¹² مهلول، جمال الدين وآخرون، الانقسامية الثقافية في الجزائر: صراع معرب مفرنس من الحركة الوطنية إلى دولة مابعد الاستقلال [على الخط]، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج. 13، ع. 02، 2022، ص. 830-832، متاح على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/206278>

اطّلع عليه في 2023/01/05.

¹³ نفس المرجع، ص. 836-838.

النخبة المفرنسة على الإدارة بسبب ابتعاد النخب المعربة عن الشؤون الإدارية واهتمامها بالتعليم ومحو الأمية المتفشية في المجتمع ومحاولة جمع شتات الأطياف بعد انقسامها

2.1. عناصر السياسة الثقافية:

تختلف مكونات السياسة الثقافية من دولة لأخرى بالزيادة أو النقصان، لكن يوجد خمس عناصر جوهرية في أي سياسة بغض النظر عن القطاع الذي أعدت له، توجب توفرها لدى صياغتها ومتابعة تنفيذها وتقييم أهدافها:

أ. التشريع الثقافي: يُعتبر التشريع الوسيلة الرسمية والضمانة الأولى للإرادة السياسية، لذا تحرص حكومات الدول

على تنظيم الممارسات الثقافية للأفراد عن طريق التشريع، شريطة أن يتلائم هذا الأخير مع التطورات الحاصلة في القطاع داخلياً وخارجياً، وغالباً ما يتوقف التشريع الثقافي على عاملين هامين هما العامل السياسي والعامل الاقتصادي.

ب. التمويل الثقافي: إذ لا يمكن تطبيق أي سياسة مهما صغرت بدون ميزانية، واعتبر الباحثان بغلي سيد احمد وبحوصي رقية السبب الأول لفشل السياسة الحكومية المتعلقة بالثقافة أو الكتاب في الجزائر هو اعتمادها على مورد مالي غير مستقر، وخيار الدولة لسياسة دعم هذا القطاع هو ما يجعل تمويله غير ثابت ويرتبط بحالات الرخاء والركود للإقتصاد الوطني.¹⁴

ت. التنظيم الإداري: يعمل التنظيم الإداري على تحديد مهام ووظائف الفاعلين فيها، وعلاقتهم بالسياسة الثقافية، ولهذا لا بد من وجود هيئة مركزية وهيئات أخرى لامركزية تسهرن على تنفيذ محاور السياسة، توكل لها مهام القيام بالدراسة والتخطيط لسياسة ثقافية وطنية وتتابع المشاريع الثقافية المجسدة فيم بعد، كما يساعد التنظيم الإداري كذلك على إيضاح العلاقات فيما بين الهياكل الثقافية المركزية واللامركزية لتجنب التداخل أو الصراعات فيما بعد، لا سيما بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية من جمعيات ونقابات.

ث. الهياكل الثقافية: لا يمكن تجسيد محاور السياسة على أرض الواقع أو ممارسة أي فعل ثقافي كان بدون هياكل ثقافية كونها واجهة عرض الممارسات الثقافية ومكونات الثقافة وأهميتها، كما أنّ التنظيم الثقافي هو المسؤول على وصاية هذه الهياكل والمؤسسات الثقافية القاعدية للثقافة وتقييم أدائها، وضبط ميزانيتها والمصادقة على برامجها الثقافية التي تصبّ ضمن أهداف السياسة العامة للثقافة.

ج. التخطيط الثقافي: يُقصد بها البرامج الحكومية للقطاع الثقافي، إذ لا بد من تخطيط دقيق ومفصّل توضّح فيه الأهداف الإستراتيجية ومعالج المشروع، وفي حال السياسة الثقافية والتي يتوقف على نجاحها سياسات أخرى موازية يكون التخطيط هنا بمثابة السياسة الحكومية الأشمل كونها تتعلق بمصير كل المجتمع وانعكاساتها تُترجم على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لهذا يجب عند التخطيط للسياسة الثقافية الأخذ بعين الاعتبار توضيح كل مصطلح فيها وتحديد الأهداف المرجوة منها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

3.1. مرجعية سياسة الجزائر الثقافية:

هي الوثائق الرسمية الوطنية و المواثيق العربية-الإسلامية وحتى الإقليمية التي ساعدت في ضبط مفهوم الثقافة والسياسة الثقافية في الجزائر و لدول الوطن العربي، بشكل صريح في نصوص مكتوبة أو ضمناً في عناصر هذه السياسة.

¹⁴ بحوصي، رقية: السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب واستراتيجية الفاعلين في القطاع: الوضعية والآفاق بالجزائر، جامعة وهران، 2012. أطروحة

دكتوراه: علم المكتبات والعلوم الوثائقية، ص. 385.

وتُعتبر كل من بيان أول نوفمبر 1954، وثيقة ميثاق الوحدة الثقافية العربية 1964، وثيقة ميثاق طرابلس 1962، وكذا الميثاق الوطني لجهة التحرير لسنة 1976، أبرز الوثائق السياسية التأسيسية التي أولت أهمية للعمل الثقافي وطنياً، إفريقياً وعربياً بشكل رسمي.

فميثاق الوحدة الثقافية العربية، هو النص المرجعي الأول للسياسات الثقافية العربية، الذي اهتمت به الدول العربية منذ نهاية استعمارها—ما عدا فلسطين—كأداة عملية من أجل فهم نواحي وحدود السياسة الثقافية العربية، صادقت عليه أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر، في شهر ماي من سنة 1964، واتخذته مرجعاً لصياغة سياستها التنموية الثقافية قبل إعداد وثائق أخرى تفصيلية حول السياسة الثقافية وسياسة الصناعات الثقافية كوسائل للإنتاج الثقافي.

لخصت توصيات المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في البلاد العربية¹⁵ المنعقد بـ عمان شهر ديسمبر 1976 كل ما يتعلق بالسياسة الثقافية، واعتبرت قرارات المؤتمر الوثيقة المرجعية الثانية للدول العربية لتوضيح الرؤية حول التنمية الثقافية في البلاد العربية. وجاء في البند العشرين (20) من توصيات المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي المتعلق بـ "السياسات الثقافية في البلاد العربية"، بضرورة إعداد ورقة العمل الخاصة بالسياسات الثقافية في البلاد العربية من طرف خبراء حكوميين قصد عرضها باسم المجموعة العربية في المؤتمر العالمي الثاني للسياسات الثقافية لليونسكو المنعقد بالمكسيك شهر يوليو من سنة 1982.¹⁶

3.1.1. النصوص والمواثيق الوطنية:

من بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق طرابلس 1962، فالميثاق الوطني لـ 1976، ارتبط مفهوم الثقافة في الجزائر حتى أواخر الثمانينات بإيديولوجية الحكومة السائدة والتي كانت تستند مباشرة إلى ميثاق طرابلس 1962 لتأسيس "الإسلام والعروبة" والثورة الوطنية والعلم كمسلمات للثقافة الجزائرية، وعلى المستوى الاستراتيجي العمل الأول للحكومة، كان تعريب مؤسسات وإدارات الدولة، والتي وفقاً لهذه الرؤية كانت لتجعل من الممكن استعادة نشاط الإبداع والتعبير الثقافي.

اقتضى الوضع الثقافي للمجتمع الجزائري بكل أطيافه بعد الاستقلال إعادة تنظيم القطاع الثقافي لكن بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة للبلاد تأخر صدور أي وثيقة تبين ذلك، لكن من خلال حصر النصوص التشريعية للقطاع الثقافي والسياسات الحكومية العامة وجدنا أنّ مصطلح السياسة الثقافية نادر التداول بها، لكن ما نستشفه في أول نص تشريعي مرجعي تضمن المجال الثقافي ألا وهو الدستور، في نصه الأول الصادر سنة 1963، حيث تضمنت مادته الثامنة عشر (18) في القسم المتعلق بالحقوق الأساسية على أنّ "التعليم إجباري، والثقافة في متناول الجميع بدون تمييز..."، حيث أوضح دستور 63، النية السياسية لتحسين الوضعية الثقافية للمجتمع ومستواه التعليمي، وبعد سنوات من استرجاع السيادة الوطنية طرح حزب جبهة التحرير الممثل الوحيد آنذاك للحكومة الجزائرية للمناقشة والإستفتاء، أول وثيقة مرجعية للسياسة الثقافية في الجزائر هو الميثاق الوطني لسنة 1976¹⁷، الذي أولى أهمية كبرى للعمل الثقافي ووجوب قيام ثورة ثقافية جنباً إلى جنب مع الثورات الزراعية والصناعية، وتصدّرت السياسة الثقافية تحت مسمى الثورة الثقافية المحاور الكبرى لتحقيق سياسة اشتراكية ناجعة تسعى لتكوين فرد جديد وطني قومي مثقف في المجتمع.

¹⁵ نفس المرجع، ص. 197.

¹⁶ نفس المرجع، ص. 23-24.

¹⁷ الأمر رقم 57-76 المؤرخ في 05 يوليو 1976، المتضمن نشر الميثاق الوطني، في: الجريدة الرسمية (س. 13، ع. 61، 30 يوليو 1976)، ص. 915.

عبر المشرع الجزائري في الميثاق الوطني عن ثلاث وظائف جوهرية للثورة الثقافية¹⁸:

- أنها أداة لاكتساب الوعي الاجتماعي و العمل الملائم في سبيل تحويل البنيات الاجتماعية البالية المجحفة.
- أنها نضال منظم ومعبأ للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.
- وأنها، جهد تربوي وإع يرمي إلى محاربة كل الأحكام المسيقة المتعلقة بالعرق أو الطبقة أو الجنس أو المرتبطة بالعمل اليدوي.

ومن خلال تمحيص وحصر كل النصوص القانونية، البرامج والمشاريع الثقافية وغيرها من مظاهر الثقافة ومعال هذه السياسة هو ما قادنا إلى استنتاج أنّ الحكومة الفتية في بداياتها أعطت للجانب الثقافي أقصى اهتمام للنهوض بالجزائر وشعبها اجتماعيا واقتصادياً إلا أنّ تجسيد ذلك في الميدان كان أصعب مما هو متوقع بسبب بعض الممارسات والقرارات التي حالت دون تطوير الوجه الثقافي ومحو معالم الاستعمار من أمة وركود ثقافي، اجتماعي واقتصادي.

4.1. دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحركات الإصلاحية في رسم السياسة الثقافية الجزائرية:

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أبرز الجمعيات في الحركة الإصلاحية خلال النصف الأول من القرن العشرين التي ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على الشخصية الإسلامية الجزائرية منذ تأسيسها سنة 1931، إذ كان لنشاطاتها علاقة وثيقة بالوضع الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي عاشه الفرد الجزائري خلال الفترة الإستعمارية.

2. السياسة الثقافية في الجزائر: محطات تاريخية

أولت الحكومة الجزائرية ومنذ الاستقلال أهمية للعمل الثقافي كأساس للنهضة الاجتماعية والاقتصادية تضمنها أول نص للدستور لسنة 1963 و صادق عليها الشعب سنة 1976 من خلال الميثاق الوطني لتبني النظام الاشتراكي، ولأنّ التشريع الثقافي هو أساس هيكلة كل قطاع نستشف من خلال مختلف درجات النصوص القانونية الصادرة منذ الاستقلال المحاور الكبرى التي ركزت عليها السياسة الثقافية في الجزائر، استدللنا في تقسيم المراحل التاريخية لمحاور قطاع الثقافة على القطاع الاقتصادي و السياسي للبلاد كون الثقافة جزء لا يتجزأ من السياسات الأخرى. نركز في المراحل التاريخية التي مرّت بها السياسة الثقافية في الجزائر على مجموعة عناصر هذه السياسة

(تشريع، تمويل، تنظيم إداري)، ويعود السبب في هذا التأخر إلى حالة اللااستقرار التي مرّت بها البلاد سنة 1965 وبعد التصحيح الثوري، ومشروع الحكومة الجزائرية آنذاك لتأمين المحروقات الذي تحقق في فيفري 1971، ثم تقييم الوضعية العامة للبلاد في شتى المجالات، ثم أنّ ارتباط القطاعات ببعضها البعض مع ضعف الهياكل القاعدية والكوادر البشرية في كل قطاع وأولها قطاع الثقافة أخر طرح مشروع السياسة الاشتراكية بمحاورها للمصادقة إلى غاية عام 1976.

1.2. مراحل تطوّر السياسة الثقافية في الجزائر:

لا يمكن أن تكون أي سياسة ثابتة ومستقرة بفعل التأثيرات الداخلية والخارجية التي تلعب دوراً في إعداد، تعديل أو إلغاء أي سياسة، لذا الجزائر وعلى مرّ أكثر من نصف قرن (59 سنة) على نيلها الاستقلال، عرفت سياستها العامة و السياسة المتعلقة بقطاع الثقافة مراحل ميّزتها محطات تاريخية كان لها دور في تحديد توجه هذه السياسة:

لأنّ السياسة الثقافية لا يمكن أن تُفصل عن السياسة العامة للبلاد؛ لأنّ هذه الأخيرة تنطوي على حدّ تعبير غارزون ألفارو على الإرادة السياسية¹⁹، مرّت السياسة الثقافية في الجزائر بنفس المراحل التي شهدتها الوضع السياسي، واختلفت توجّهات السياسة الثقافية باختلاف الشخصيات المتعاقبة على الحقيبة الوزارية المكلفة بالثقافة، كما أنّها لم تخرج عن إطار المنظمات الدولية العربية والإقليمية -الإسلامية- (اليونسكو، الألسكو والإيسيسكو) التي تُعنى بترقية الخطط الإستراتيجية للممارسات الثقافية دولياً، عربياً وفي العالم الإسلامي.

¹⁸ نفس المرجع. ص. 24.

¹⁹ غارزون، ألفارو. السياسة الوطنية للكتاب: دليل العمل في الميدان. منشورات اليونسكو، الجزائر، 2005، ص. 18-19.

نجهت من خلال هذه الفقرات إلى وضع تشخيص شامل للسياسة الثقافية في الجزائر بعد الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا، مع تبيان الخلل الواقع ومدى استمراريته لحد الساعة من عدمه من خلال تشريح مظاهرها العامة، من تشريع ثقافي، برامج حكومية ثقافية، هيكلها القاعدة الثقافية وكذا تمويلها الثقافي، ومن توظيف مختلف قنوات الاتصال التقليدية و الحديثة خدمة لهذه السياسة، قمنا بتقسيم هذا التطور على خمس مراحل رئيسية حاولنا فيها تسليط الضوء على بعض الأحداث الهامة بها لعدم إهمال أي حدث.

❖ المرحلة الأولى 1962-1970:

ارتبطت أهداف السياسة الثقافية خلال هذه الفترة في استرجاع الهوية الوطنية العربية-الإسلامية ذات الانتماء للوطن العربي و الإنتماء الإفريقي، المنبثقة عن بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق طرابلس 1962، كرّد فعل على الامتيازات الممنوحة لفرنسا بموجب اتفاقيات إيفيان في تسيير هياكل عسكرية، اقتصادية و ثقافية بما فيها مؤسسة الإذاعة الوطنية و الصحافة المكتوبة والبصرية، حيث تضمنت القرارات الصادرة في القطاع الثقافي مشاريع التعريب والنهوض بالثقافة الوطنية خدمة لدستور 1963 الرامي إلى تعريب مختلف القطاعات والمستويات خاصة في ميدان التعليم ومكافحة الأمية، كما ركّزت الحكومة الجزائرية خلال هذه المرحلة على إبرام عدّة اتفاقيات تعاون ثقافي وعلمي بين الدول العربية والإسلامية؛ بالأخص مع جمهورية مصر العربية أهمّها الاتفاق الثقافي الموقع عليه في 15 مارس 1965 بالقاهرة²⁰، القاضي بدعم قطاع التعليم في كل الأطوار من قبل أساتذة مصريين وتبادل للوثائق والباحثين، وتم تمديده لأكثر من مرة. عرفت هذه المرحلة صدور عدّة نصوص تشريعية ومواريث وطنية، وعربية وكذا دولية ساهمت في تعزيز القطاع الثقافي في الجزائر بنصوص مرجعية لسياستها الثقافية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، كلّت في عام 1970 بإنشاء حقيبة وزارية للثقافة والأخبار، كما تمّ استحداث مديرية الثقافة الشعبية والتسليكات على مستوى الإدارة المركزية لوزارة الأنباء، ضمّت ثلاث مديريات فرعية، أسندت لمديريتها الفرعية للفنون السمعية البصرية مهمة "وضع العناصر الخاصة بالسياسة الثقافية، لكن ركّزت على أن تذاق بالوسائل السمعية والبصرية وتحديد طرق تطبيق ذلك"²¹، أوكلت لهذه المديرية كلّ المهام المتعلقة بمكوّنات الثقافة والأعمال المرتبطة بسياسة النشر من الكتاب والصحافة والإعلام والمسرح والفنون والسمعي البصري، حتى ما يتعلّق بمنح تأشيرات النشر والترجمات والمراقبة على الصحف والكتب المستوردة خاصة باللغة الفرنسية (المادة 04).

بناءً على الإحصاءات التي أشارت إلى مجتمع جزائري تغلب عليه الأمية بما يفوق الـ 80%، لجأت الدولة لوضع القرارات المتعلقة بدعم الثقافة والتعليم وتأكيدا على بناء الهوية الوطنية الإسلامية، وحظيت السياسة الثقافية في الجزائر بحيز كبير من الميزانية خاصة ما تعلّق بتطوير وتوفير الكتاب العلمي للطالب-الباحث والكتاب العام- التثقيفي للفرد، وتوفير الكتاب باللغة العربية من خلال مخطط تعريب التعليم كخطوة أولى ثم تعريب الإدارة وباقي القطاعات من خلال إصدار الأمر رقم 67-191 المؤرخ في 27 سبتمبر 1967 المتعلق بإعفاء من الرسم الفريد الإجمالي عند استيراد الكتب باللغة العربية²²، والقرار المؤرخ في 23 أكتوبر 1967 المحدّد لكيفيات تطبيق الأمر 67-191.

برزت لدى تنفيذ النصوص والمخططات المسطرة لهذه المرحلة، مشكلة ضعف التنظيم الإداري الثقافي في كثير من الهياكل الثقافية، فرغم المخلفات الإستعمارية من الهياكل الثقافية في الجزائر لكن غالبيتها أغلقت بسبب نقص الكوادر

²⁰ الأمر رقم 66-268 المؤرخ في 02 سبتمبر 1966، المتضمن الإتفاق الثقافي المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القاهرة، 15 مارس 1966، الجريدة الرسمية (س.3، ع.89، 18 أكتوبر 1966)، ص.1314-1316.

²¹ مرسوم رقم 67-208 المؤرخ في 19 أكتوبر 1967، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأنباء، الجريدة الرسمية (س.04، ع.91، 07 نوفمبر 1967)، ص.1402.

²² الأمر رقم 67-191 المتضمن الإعفاء من الرسم الفريد الإجمالي عند استيراد الكتب باللغة العربية. في: الجريدة الرسمية (ع.84، 12/10/1967)، ص.1280.

البشرية والكفاءات لتسييرها، ولهذا السبب لم يكن للقرارات صدى في الميدان، ما جعل السياسة المنشودة خلال هذه المرحلة تتعثر خاصة مع سن العديد من النصوص التي ساهمت في اقتناء منتجات سياسات ثقافية أجنبية (فرنسية) واستمرار المخططات الاستعمارية على حساب إحياء رموز الهوية الوطنية العربية والإسلامية وفي مقدمتها اللغة العربية.

❖ المرحلة الثانية 1970 إلى 1976: بعد إنشاء وزارة الأخبار والثقافة²³ في جويلية 1970، بدأت الحركية

الثقافية بوضع المخطط الرباعي الأول 1970-1974 الذي أولى عناية بتطوير مختلف الصناعات الثقافية من الإذاعة، المسرح، السينما وكذا الكتاب وترقية المطالعة من خلال عدّة تظاهرات أهمها تظاهرة "القراءة للجميع"، دعم هذا المخطط المرسوم رقم 74-244 المؤرخ في 06 ديسمبر 1974 القاضي بإنشاء دور للثقافة بكل ولاية، الهدف من دور الثقافة كان المساهمة في تنمية ثقافة حيّة وطنية وشعبية وتوسيع أوجه النشاط الثقافي²⁴ وجعلها لامركزية عن طريق نشر الإنتاج الفني والأدبي والتعريف على الإنتاج الأجنبي من خلال التظاهرات الدولية.

عرفت هذه المرحلة سن عددا لا بأس به من النصوص القانونية الهامة لأي سياسة ثقافية، لكن في المقابل عدم تطبيقها في الميدان حال دون وضوح السياسة الثقافية الجزائرية وتعاثت في بدايتها، ولعل السبب هو بحسب الخبراء في الشؤون الثقافية من خلال تقارير اليونسكو، هو إهمال جانب الدراسات والبحوث المتعلقة باحتياجات أفراد المجتمع وفق الإمكانيات الثقافية المتوافرة البشرية ثم المادية من عتاد وميزانية، وفي هذا الشأن أشار الباحث لدى منظمة اليونسكو محمود بوعياض إلى نقص الدراسات الميدانية وضعف اليد العاملة سواء المسيّرة أو العاملة في المصانع وباقي مراحل إنتاج وتوزيع الكتاب²⁵.

❖ المرحلة الثالثة 1977-1988:

بعد صدور الميثاق الوطني لسنة 1976 بدأت مرحلة جديدة من السياسة العامة للجزائر والسياسة الثقافية، حيث واجهت السلطات الجزائرية في هذه الفترة وحتى بداية الثمانينات تداعيات الطفرة الديموغرافية التي عرفتها البلاد منذ استقلالها، إذ كان واحداً من أكبر التحديات التي واجهت السياسة الثقافية الجزائرية التي كانت تهدف إلى خلق ثقافة جماعية موحدة، ولكن في الواقع واجهت صعوبة في تحقيق أهدافها المعلنة، أضف إلى ذلك حقيقة أن هذا التصميم من "ثقافة أحادية اللون" من ناحية مهمشة بشدة المكونات الأخرى للثقافة الجزائرية (مثل الأمازيغية)، ومن ناحية أخرى، تسبب في انقسام النخبة بين الناطقين بالفرنسية والعربية الذين مثلوا اثنين حتى الآن من الجماعات المتنافسة. عرفت هذه المرحلة إنشاء مؤسسة ديوان رياض الفتح بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83-497 المؤرخ في 23 أوت 1983، كلف الديوان بإقامة التظاهرات الثقافية، التربوية والفنية، وصيانة وتطوير الممتلكات الثقافية والمرافق التابعة له.

و أشار بغلي سيد احمد أنّ تهميش السياسة الثقافية في الجزائر بعد الإستقلال وإبعادها عن المسائل الإقتصادية كان خطأ كبيراً من السياسة الحكومية الأمر الذي حال دون أن تساهم في التنمية الشاملة للبلاد²⁶، كما قام الباحث بضبط أربع مهام رئيسية عملت على تحقيقها السياسة الثقافية في الجزائر منذ 1965 وهي:

● إعادة تثمين الموروث الثقافي عبر معالم، الأعمال الفنية، المتاحف

● إعادة تنظيم الإدارة والهيكل الثقافي.

● إعادة دعم برامج التعليم و محو الأمية

²³ الأمر رقم 70-53 المؤرخ في 21 جويلية 1970 المتضمن تأسيس الحكومة، الجريدة الرسمية (س.07، ع.63، 24 جويلية 1970)، ص. 906

²⁴ مرسوم رقم 74-244 المؤرخ في 06 ديسمبر 1974، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأنباء، الجريدة الرسمية (س.11، ع.100، 13 ديسمبر 1974)، ص. 1267-1270

²⁵ Bouayed, Mahmoud. Le livre et la lecture en Algérie, UNESCO, Paris, 1985. (études sur le livre et la lecture, N°22), p.7-8

²⁶ Baghli, Sid Ahmed, Op. Cit, p.11-15

❖ المرحلة الرابعة 1989-2000:

في أواخر الثمانينيات، بسبب الاحتجاجات الشعبية الكبيرة، شهدت الجزائر اضطرابات جديدة مع انفتاح اقتصادي وسياسي مفاجئ، انتهت بسنوات من العنف، ونتيجة لذلك، شهدت البلاد تجميداً لجميع الهياكل والبرامج، الاستراتيجية والسياسات الثقافية بين عام 1990 وبداية عام 2000، بسبب الانسحاب الكلي للسلطات العامة والسكان، وأيضاً بسبب العنف الذي طال المؤسسات والجماعات الثقافية والفنية (الاعتقالات والخطف والهجمات ضد بعض الهياكل التعليمية والثقافية من حرق للمسارح، المكتبات، قاعات السينما وغيرها).

ومنذ بدء جلاء الأزمة الأمنية مطلع الألفية الثالثة، حاولت الهياكل العامة المسؤولة عن الشؤون السياسية والثقافية وضع مجموعة من الأهداف الجديدة لسياستها الثقافية أبرزها: إحياء الأنشطة الثقافية والفنية، تعزيز تنوع الثقافة، وأخيراً تحسين صورة الحكومة الجزائرية على الصعيدين الوطني والدولي.

عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة مختلف الهياكل الإدارية المنظمة للثقافة من إنشاء مديريات ولائية للثقافة، إعادة إحياء مشروع إنشاء دور الثقافة بكل ولاية، إنشاء قصر الثقافة، إعادة هيكلة ديوان رياض الفتح سنة 1995 حيث يعتبر أبرز مؤسسة ثقافية تعنى بالتوزيع الثقافي للمنتجات الثقافية ونشر الثقافة في الأوساط الشعبية، حيث سطر عدة تظاهرات ثقافية ذات طابع وطني، إفريقي وعربي خلال سنوات التسعينات

❖ المرحلة الخامسة 2001-2021:

تزامن مخطط الإنتعاش الاقتصادي مطلع الألفية الثالثة مع الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد، وعليه، عرف قطاع الثقافة عامة والكتاب والمطالعة العمومية خاصة، انتعاشاً كبيراً تجسّد في وضع ترسانة قانونية سعياً منها لتنظيم مختلف أشكال الممارسات الثقافية في المجتمع، شملت هذه النصوص مختلف القطاعات الفرعية المكونة للمشهد الثقافي في الجزائر، و عودة الجزائر إلى الواجهة الدولية من خلال الثقافة بإقامة سنة الجزائر بفرنسا سنة 2003، كما رافق هذه الفترة زيادة مطردة في ميزانية الثقافة خاصة في السنوات التي أقيمت خلالها تظاهرات ثقافية كبرى مثل تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية سنة 2007 والمهرجان الإفريقي (المعروف بـ الباناف) في 2009 وتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية في 2011، وقسنطينة عاصمة الثقافة العربية في 2015، إضافة إلى التظاهرات الوطنية خاصة سنتي 2012 و 2013 التي شهدت إحتفال بخمسينية عيدي الإستقلال والشباب.²⁷

ويعدّ الإجتماع التقييمي المنعقد في 24 أوت 2010 برئاسة رئيس الجمهورية في إطار جلسات الإستماع السنوية للقطاعات، قدّمت الوزيرة المكلفة بالثقافة تقريراً حول التحوّلات التي عرفها قطاع الثقافة خلال الفترة 2000-2010 وكذا توقّعات التنمية الثقافية في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014.

والملاحظة الأولى لهذه الفترة هي التي أشارت إليها عدّة تقارير بدء بتقرير مشروع هيئة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وكذا المسح الاستكشافي لمؤسسة المورد الثقافي²⁸ وهي مضاعفة التمويل المالي المخصص لقطاع الثقافي بشكل كبير وملحوظ خلال هذه الفترة مع ملاحظة عودة هيمنة القطاع العام على التظاهرات وأشكال البرامج الثقافية.

2.2. محاور السياسة الثقافية: من الميثاق الوطني إلى مشروع السياسة الثقافية

لأنّ السياسات الثقافية قابلة للتعديل والإثراء أو الإلغاء، بحسب التوجّهات السياسية والإقتصادية لأصحاب القرار، تضمنت وثيقة السياسة الحكومية في مجال الثقافة الصادرة سنة 2015 عن وزارة الثقافة الجزائرية والمتاحة عبر الخط ستة (06) ميادين كبرى تراها الحكومة محور مخطط العمل الحكومي الخاص بقطاع الثقافة والذي تتدخل

²⁷ بحسب التقرير بلغت ميزانية الثقافة سنة 2003 حوالي 64.4 مليون دولار و قفز الرقم سنة 2007 إلى 76.5 مليون دولار، في 2009 206.8 مليون دولار،

سنة 2011 وصلت ميزانية الثقافة 311.7 مليون دولار، وسنة 2014 بحوالي 313.8 مليون دولار أمريكي.

²⁸ عمار كساب و مخلوف بوكروج. المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في الجزائر. [بروكسل]: مؤسسة المورد الثقافي، 2014، ص. 42.

فيه الدولة لتعزيز ولوج الجميع وإتاحة الثقافة للجميع من خلال الممتلكات والخدمات الثقافية والفنية وكذا حرية الممارسات الثقافية، كما رأت الوزارة الوصية على الثقافة أن هذه المحاور تنص على التوازن الإقليمي للعرض الثقافي، تمثلت هذه المحاور في:

أ. مجال التراث الثقافي: تزامن إعداد خطة الحكومة الجزائرية في مجال الثقافة مع مصادقة الجزائر على اتفاقية التنوع الثقافي، وفي هذا الإطار أولت اليونسكو للتراث الثقافي المادية واللامادي عناية كبيرة من خلال الإعلان عن تصنيف عديد الممتلكات الثقافية، وفي هذا الصدد تضمنت المحاور الإستراتيجية لخطة الحكومة متابعة العمليات الفنية الخاصة بالممتلكات الثقافية الفنية وإعادة تأهيل المتاحف الموجودة إضافة إلى تأهيل المهندسين المعماريين للتخصص في حماية التراث الثقافي.

كما رسمت الحكومة خطة إنهاء عملية جرد للممتلكات الثقافية المنقولة المحمية والمودعة على مستوى السفارات الجزائرية بالخارج، ورقمنة هذه القائمة مع إنهاء عملية الفهرسة للممتلكات الثقافية غير المنقولة.

ب. مجال الكتاب والمطالعة العمومية: السياسة الوطنية للكتاب وصناعاته جزء من السياسة الثقافية إذ تنطوي هي الأخرى على إرادة سياسية لتطوير القدرة الإنتاجية لقطاع النشر، و تعود السلطة الأولى لوضعها وتحديد معالمها للهيئات العليا للبلاد ذات القرار الثقافي والإقتصادي، كما لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تخرج عن أهداف السياسة الثقافية كون الكتاب أحد وسائل الإتصال وأهم منتج ثقافي لمخرجات الصناعات الثقافية. ولأن الكتاب منتج ثقافي من نوع خاص، تضمنت خطة الحكومة تبعاً للقانون رقم 15-13 المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، إعداد النصوص التطبيقية اللاحقة للقانون ومراجعة تلك النصوص المتعلقة بدعم الفنون والآداب.

ودعماً للإبداع الأدبي، أكدت الخطة الثقافة مواصلة سياسة دعم الإبداع الأدبي وفق شروط مضبوطة، من خلال مساعدات تمنح للمؤلفين والناشرين ومساندة عمليات الترويج بالكتاب الجزائري في المحافل والمعارض الدولية، وترقية النشاطات الأدبية من خلال مختلف الفضاءات الثقافية سيما في إطار التظاهرات الثقافية (قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015 مثلاً)، وفي إطار شبكة توزيع المكتبات العمومية، تسعى الحكومة إلى مواصلة تغطية التراب الوطني عن طريق توسيع شبكة مكتبات المطالعة العمومية استكمالاً لمشروع "مكتبة بكل بلدية".

ت. مجال الإنتاج الثقافي والفني: سلّطت خطة الحكومة المتعلقة بالثقافة الضوء على التعاون بين القطاعات في إطار اتفاق الشراكة المستمرة مع القطاعات الأخرى والتنظيم الدائم للفعاليات الثقافية في أنحاء التراب الوطني، كما أشارت إلى مراجعة القانون الأساسي لدور الثقافة، كما أشارت خطة الثقافة إلى تحديد دفا تر الشروط وإدخال آليات التقييم وإشراك المهنيين وترشيد النفقات من خلال إعادة النظر في سياسة المهرجانات وتهيئة الظروف لبروز صناعة العرض الثقافي لاسيما من خلال تسهيل إجراءات إصدار رخص المتعامل في العروض الثقافية.

ث. مجال الإنتاج السينمائي والمسرحي: من أجل ترقية الصناعة السينمائية، تسعى الوزارة إعادة هيكلة التمويلات المالية للإبداع وتخصيصها للإنتاج الجديد والتوزيع، كما أشار المخطط إلى إعادة صياغة تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 014-302 الذي أصبح عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب" تطبيقاً للمادة 109 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015.

ج. المنشآت الهيكلية وعصرنة المنظومة الاعلامية: في إطار استراتيجية شاملة لسياسة التهيئة الوطنية للإقليم، تسعى وزارة الثقافة من خلال هذا المخطط إلى تطوير المنشآت الثقافية بعنوان المشاريع الكبرى، إضافة إلى سعيها لمواصلة تطهير مدونة الاستثمارات العمومية لضمان ترشيد الموارد المالية.

وفي إطار تطوير استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وبالنسبة للمشاريع المنجزة لاحقاً، أشار المخطط إلى إطلاق نظام المعلومات الجغرافي يحتوي على معطيات الهياكل الثقافية.

ح. مجال التكوين وتسيير المورد البشري: نظمت وزارة الثقافة رفقة الفاعلين في قطاع السياسة الثقافية العامة عدّة دورات تكوينية خاصة بالنسبة لصناعة من ناشرين و ممثني الكتاب خاصة ما تعلق بكيفية تسيير دور النشر وكيفيات الحصول على رخص النشر لبعض الكتب والمطبوعات وإيداع الكتب على مستوى الوكالة الوطنية للترقيم الدولي للكتاب (مصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الجزائرية)، إضافة إلى تنظيم الصالون الدولي لصناعة الكتاب والذي ضمّ أغلب المؤسسات المعنية بالتكوين في مهن الكتاب.

3.2. دور التشريع الثقافي للتخطيط لسياسة ثقافية في الجزائر

لكي تقوم الدولة بسنّ نص تشريعي معيّن، يجب أن تحظى بالقبول لدى أعلى سلطة في هرم الدولة، ومن أجل التخطيط لسياسة ثقافية في الجزائر كان يجب تقبّل الحكومة لدور السياسة الثقافية ومخرجاتها في التنمية الإقتصادية والثقافية معاً وليس بأهميتها كون هذا العامل كان متوفراً منذ الإستقلال، وعلى هذا الأساس رأى باباغاوي ندياي في دراسته للتنمية الثقافية والسياسات الثقافية بإفريقيا أن عدم تقبّل الدول الإفريقية وإدراكها المتأخر لمدى العلاقة الوثيقة بين الثقافة والإقتصاد والسياسة هو ما جعلها تبقى مجرد رؤية نظرية لم يكن لها أي أثر في الخطط التنموية لإفريقيا؛ وبالنظر إلى حالة الجزائر، فقد أدخلت هذه الأخيرة الثقافة في خططها التنموية من خلال ميثاق 1976 في أبعاده الثلاث وهي البعد الإقتصادي والسياسي والثقافي، ورغم أنّ هذا التوجّه كان لا بد أن تكون ثماره مخططاً ثقافياً يرسم سياسة ثقافية واضحة المعالم والأهداف إلا أنه بقيت الجزائر تتخبط في مخلفات استعمارية لغياب إرادة وتقبل إدخال الثقافة في خطط التنمية المستقبلية.²⁹

3. تحليل النتائج:

أشار النص الأوّل لقطاع الثقافة في الجزائر الصادر سنة 1967 إلى الأهمية التي أولتها الحكومة الجزائرية للسياسة الثقافية بعد الإستقلال وذلك بإنشاء مديرية على المستوى المركزي تُعنى بوضع المحاور الكبرى للسياسة الثقافية وضمان تجسيدها على أرض الميدان كرد فعل على الإنتهاكات الواقعة خلال المصادقة على اتفاقية إيفيان في الشأن الثقافي، فأنشأت مديرية للثقافة الشعبية والتسلّيات على مستوى وزارة الأنباء، ضمت ثلاث مديريات فرعية، أُسندت لواحدة منها (المديرية الفرعية للفنون السمعية والبصرية) مهمة "وضع العناصر الخاصة بالسياسة الثقافية".³⁰ كما مكّنتنا قراءة البيانات الختامية للمؤتمرات الأربع الأولى للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، من تحليل طبيعة القرارات المتخذة بعد الإستقلال في الشأن الثقافي³¹ وإظهار الأهمية التي أولتها الجزائر للتنمية الثقافية في المجتمع غداة الإستقلال، وكيف أطّرت هذا القطاع الحساس بهياكل ثقافية إدارية تعنى بصياغة السياسة ومتابعة تنفيذها، إضافة إلى تشريع قائم على نصوص قانونية متعدّدة الدرجات ومتنوعة (أوامر، قوانين، مراسيم، اتفاقيات،...).

²⁹ دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. في مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي. الدورة الثالثة. مرجع سابق،

ص. 20-21

³⁰ مرسوم رقم 67-208 المؤرخ في 19 أكتوبر 1967، مرجع سابق، ص. 1402

³¹ منظمة الألسكو. إدارة الثقافة: المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي: الدورة الثالثة. بغداد، 2-5 نوفمبر 1981،

الألسكو، تونس، 1981، ص. 197-199

وفي ذات السياق، أقرت وثيقة العمل للدول العربية التي تم عرضها في المؤتمر الحكومي الدولي بالمكسيك، بوجود تناقضات بين الدول العربية سواء في الجزائر أو باقي الأقطار العربية³²، بحيث أنّ امتلاك بعض الدول للألات أو الأجهزة والإمكانات المادية الممكن استغلالها في القطاع الثقافي، لم يمنع من حقيقة الأمية المتفشية وتدني الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية لها بالرغم من الدعم اللامحدود للهيئات الدولية وخبراء اليونسكو لها، ضف إلى ذلك عدم وجود كفاءات مهنية لتسيير المنشآت سواء كانت صناعية (المطابع) أو حتى الثقافية منها (مسارح، مكتبات، دور الثقافة) بسبب تولي المستعمر للمناصب القيادية الثقافية ومنع الجزائريين من الاستفادة من الخبرات في التسيير.³³

و أوصت الهيئات المرجعية للسياسات الثقافية (اليونسكو، جامعة الدول العربية رفقة الألسكو ومنظمة الإيسيسكو) بضرورة بحث سبل التعاون في إطار إتفاقيات بين الدول العربية والدول الأجنبية القريبة جغرافياً أو ذات العامل التاريخي المشترك، فما كان من الجزائر إلّا أنها صادقت على عديد من الإتفاقيات الخاصة بالتبادلات الثقافية في مختلف الصناعات الثقافية مع الدول العربية الإسلامية أمثال جمهورية مصر، ليبيا، لبنان و إيران ومع الدول الغربية الأقرب جغرافياً أبرزها الإتفاقية المصادق عليها بموجب المرسوم رقم 86-278 الخاصة بالتبادلات الثقافية في ميدان الكتاب مع حكومة الجمهورية الفرنسية والمبرمة في 18 جانفي 1983.³⁴

4. الخاتمة:

عرفت سياسة الجزائر الثقافية على مرّ الفترات الزمنية منذ الاستقلال ولحد الساعة تقلبات في الاهتمام السياسي الموجه لمنتجات الصناعات الثقافية وعلى الأخص صناعة الكتاب ومختلف أشكال الإبداع والتعبير الثقافي، لكنها في الوقت نفسه لا تزال تحظى بتشريع ثقافي كثيف يواكب متطلبات العصر وما تبقى إلّا أن يتم تنفيذ المخططات الاقتصادية-الثقافية في ما يتعلق بالاقتصاد الثقافي الرقمي لتقليص الفجوة الرقمية في هذا القطاع الذي تعول عليه الجزائر في رهاناتها المستقبلية كاققتصاد بديل رفقة الاقتصاد السياحي.

وعلى ضوء ماسبق، يمكن القول أنّ تناول السياسة الثقافية في الجزائر ليس بالسهل بما كان، كونها ترتبط بعدة عوامل متداخلة داخلياً وخارجياً تؤثر على متابعة تنفيذها على المدى المتوسط و البعيد، لكن بالنظر إلى حجم الهياكل الثقافية، التمويل الدائم للدولة لقطاع الثقافة، التنظيم الإداري الموزع مركزياً و لامركزياً في كل الأقطار إضافة إلى التخطيط الدوري للقطاع، يمكن القول أنها حققت إلى حد ما أهدافها خاصة تلك المتعلقة بحماية الهوية العربية-الإسلامية والمحافظة على شتى أشكال الإبداع والتعبير الثقافي من خلال تشريع ثقافي قوي يعزز حضور هذه السياسة، والرهان المستقبلي لهذه السياسة هي تمكين صناعاتها من ولوج سوق الإقتصاد الرقمي والاستفادة من مميزات البيئة الرقمية في التسويق الإلكتروني الموسع، خاصة وأنّ التشريع الثقافي في القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب أشار إلى التجارة الإلكترونية للكتاب الإلكتروني والبيع الإلكتروني إضافة إلى القانون المتعلق بضبط التجارة الإلكترونية، ما يجعلها مؤهلة قانوناً لضبط السوق الرقمية للصناعات الثقافية.

5. قائمة المراجع:

✓ الألسكو. إدارة الثقافة، المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي: الدورة الثالثة، بغداد، 2-5 نوفمبر 1981.

³² UNESCO : Conférence mondiale sur les politiques culturelles, rapport final, 26 Juillet- 06 Aout 1982, Mexico, UNESCO, Paris, 1982, p.05

³³ جيلالي، خلاص: الكتاب والخبز والإسمنت من واقع الثقافة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص.18

³⁴ المرسوم رقم 86-278 المؤرخ في 18 نوفمبر 1986، المتعلق بالمصادقة على الإتفاقية الخاصة بالتبادلات الثقافية في ميدان الكتاب مع حكومة

الجمهورية الفرنسية المبرمة في 18 جانفي 1983، في: الجريدة الرسمية (س.23، ع.47، 19 نوفمبر 1986)، ص.1914.

- ✓ الألسكو: العقد العربي للحق الثقافي: 2018-2027، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2018.
- ✓ الألسكو: مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي. تقرير لجنة التنمية الثقافية، تونس، 23-27 نوفمبر 1981، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1981.
- ✓ الأمر رقم 66-268 المؤرخ في 02 سبتمبر 1966، المتضمن الإتفاق الثقافي المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القاهرة، 15 مارس 1966، في: الجريدة الرسمية (س.3، ع.89، 18 أكتوبر 1966).
- ✓ الأمر رقم 67-191 المؤرخ في 27 سبتمبر 1967، المتضمن الإعفاء من الرسم الفريد الإجمالي عند استيراد الكتب باللغة العربية. في: الجريدة الرسمية (ع.84، 12/10/1967).
- ✓ الأمر رقم 70-53 المؤرخ في 21 جويلية 1970، المتضمن تأسيس الحكومة، في: الجريدة الرسمية (س.07، ع.63، 24 جويلية 1970).
- ✓ الأمر رقم 76-57 المؤرخ في 05 يوليو 1976 المتضمن نشر الميثاق الوطني، في: الجريدة الرسمية (س.13، ع.61، 30 يوليو 1976).
- ✓ بحوصي، رقية، السياسات الحكومية الخاصة بالكتاب واستراتيجية الفاعلين في القطاع: الوضعية والآفاق بالجزائر. رسالة دكتوراه في (علم المكتبات والعلوم الوثائقية)، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- ✓ جيلالي، خلاص، الكتاب والخبز والإسمنت من واقع الثقافة الجزائرية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
- ✓ غارزون، ألفارو، السياسة الوطنية للكتاب: دليل العمل في الميدان، الجزائر، النقابة المهنية للكتاب، منشورات اليونسكو، 2005.
- ✓ كساب، عمار و بوكروح، مخلوف، المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في الجزائر، [د.م]، مؤسسة المورد الثقافي، 2014.
- ✓ موقع منظمة الإيسيسكو. متاح على الرابط <https://www.icesco.org/> (اطلع عليه في 2020/06/30)
- ✓ مرسوم رقم 67-208 المؤرخ في 19 أكتوبر 1967، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الأنباء، في: الجريدة الرسمية (س.04، ع.91، 07 نوفمبر 1967).
- ✓ مرسوم رقم 74-244 المؤرخ في 06 ديسمبر 1974، المتضمن إنشاء دور الثقافة، في: الجريدة الرسمية (س.11، ع.100، 13 ديسمبر 1974)
- ✓ مرسوم رقم 86-278 المؤرخ في 18 نوفمبر 1986، المتعلق بالمصادقة على الإتفاقية الخاصة بالتبادلات الثقافية في ميدان الكتاب مع حكومة الجمهورية الفرنسية المبرمة في 18 جانفي 1983، في: الجريدة الرسمية (س.23، ع.47، 19 نوفمبر 1986).
- ✓ مهلول، جمال الدين وآخرون، الانقسامية الثقافية في الجزائر: صراع معرب مفرنس من الحركة الوطنية إلى دولة مابعد الاستقلال [على الخط]، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج.13، ع.02، 2022، ص.830-831، متاح على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/206278>، تاريخ الإطلاع: 2023/01/05.
- ✓ مياد، رشيد، مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: 1931-1954، في: مجلة الخلدونية، [على الخط]، مج.9، ع.01، 2016، ص.ص. 192-208. متاح على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/92845>، تاريخ الإطلاع: 2022/12/31

✓ اليونسكو، اتفاقية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي الموقع عليها في 20 أكتوبر 2005. [على الخط]، اليونسكو، باريس، 2005، ص. 15. متاح على الرابط: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246264_ara. تاريخ الاطلاع: 2017/07/23

✓ اليونسكو، التنمية الثقافية: تجارب إقليمية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.

- ✓ Baghli, Sid-Ahmed, Aspects de la politique culturelle en Algérie, Paris, UNESCO, 1977.
- ✓ Bouayed, Mahmoud, Le livre et la lecture en Algérie, Paris, UNESCO, 1985
- ✓ Lemaitre, Henri, Lecture publique: mémoires et vœux du congrès international d'Alger [en ligne]. Paris: Librairie E. Droz, 1931, Disponible sur: <http://www.droz.org/world/fr/5549-9782600022095.html>, (consulté le 01/01/2023).
- ✓ Meriem, Mehadji, Les politiques Culturelles et le Processus de développement dans le monde arabe: analyse d'une série d'indicateurs. Thèse de Doct. en (Sciences politiques), Université René Descartes ParisV, France, 2014.
- ✓ Pertti, Alautari and Anita Kangas, The Global spread of the concept of cultural policy [On line], Poetics, 2020, p.1-11. Available at ScienceDirect, <http://doi.org/10.1016/j.poetics.2020.101445> (consulted in 04/10/2021)
- ✓ UNESCO, Réflexion préalable sur les politiques culturelles, Paris, UNESCO, 1969.
- ✓ UNESCO, Conférence mondiale sur les politiques culturelles, rapport final, Mexico, 26 Juillet- 06 Aout 1982.